

The Role of Syrian Women in Enhancing Family Economic and Social Security

A field study on a sample of rural women in the Jableh countryside

Huda mousa¹ 

Dr. Nibal Aljourani²

(Received 7 / 5 / 2025. Accepted 9 / 7 / 2025)

□ ABSTRACT □

This research addresses the vital role of rural women in the countryside of Jableh, Syria, highlighting their contribution to enhancing the economic and social security of the family. Employing a descriptive-analytical methodology and field interviews, the findings reveal that rural women are fundamental economic actors and an essential source of stability for their families.

Despite this pivotal role, women face significant challenges that hinder their empowerment, most notably social barriers and difficulty in accessing resources. The study also revealed that government development programs targeted at them are often ineffective or fail to reach their intended recipients. It was found that factors such as education and income directly influence the degree of women's empowerment.

The research concludes that the empowerment of rural women is not merely a developmental option but a civilizational necessity. It recommends supporting small-scale projects, improving access to essential services, and involving women in the formulation of policies that concern them.

Keywords: Economic Development, Social Development, Rural Development, Syrian Women, Rural Women, Sustainable Development.



Copyright :Latakia University journal (formerly tishreen) -Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

¹ Master student, Department of Sociology, Faculty of Arts and Humanities, Latakia University.
Huda.mousa@tishreen.edu.sy

² Professor, Department of Sociology, Faculty of Arts and Humanities, Latakia University.
Nibalalaj@yahoo.de

دور المرأة السورية في تعزيز الأمن الاقتصادي والاجتماعي للأسرة دراسة ميدانية على عينة من النساء الريفيات في ريف مدينة جبلة

هدى شعبان موسى³

د. نبال الجوراني⁴

(تاريخ الإيداع 2025 / 5 / 7. قُبِلَ للنشر في 2025 / 7 / 9)

□ ملخص □

يتناول هذا البحث الدور الحيوي للمرأة الريفية في ريف مدينة جبلة بسوريا، ويسلط الضوء على مساهمتها في تعزيز الأمن الاقتصادي والاجتماعي للأسرة. بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ومقابلات ميدانية، أظهرت النتائج أن المرأة الريفية تعد فاعلاً اقتصادياً أساسياً ومصدر استقرار جوهري لأسرتها. ورغم هذا الدور المحوري، تواجه المرأة تحديات كبيرة تحد من تمكينها، أبرزها العوائق الاجتماعية وصعوبة الوصول إلى الموارد. كما كشفت الدراسة أن البرامج التنموية الحكومية الموجهة لها غالباً ما تكون غير فعالة أو لا تصل إلى مستحقيها. وقد تبين أن عوامل كالتعليم والدخل تؤثر بشكل مباشر في درجة تمكين المرأة. يخلص البحث إلى أن تمكين المرأة الريفية ليس خياراً تنموياً فحسب، بل ضرورة حضارية. ويوصي بضرورة دعم المشاريع الصغيرة، تحسين الوصول للخدمات الأساسية، وإشراك النساء في صياغة السياسات التي تعنيهن.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، التنمية الريفية، المرأة السورية، المرأة الريفية والتنمية المستدامة.



حقوق النشر : مجلة جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً) - سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب

الترخيص CC BY-NC-SA 04

³ طالبة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة اللاذقية huda.mousa@tishreen.edu.sy

⁴ أستاذ دكتور، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة اللاذقية. Nibalalaj@yahoo.de

أولاً: المقدمة

شهدت المرأة عبر العصور أشكالاً متعددة من التمييز والحرمان، خاصة في المجتمعات التقليدية التي نظرت إليها نظرة دونية، جسديتها ممارسات قاسية مثل وأد البنات في العصر الجاهلي. ومع بزوغ نور الإسلام، تغيرت مكانة المرأة، إذ منحها الشرع حقوفاً واضحة في التملك والميراث، ورفع من شأنها، معترفاً بكرامتها الإنسانية، ودورها الأساسي في المجتمع. وقد سجل التاريخ نماذج مشرقة لنساء كن قائدات وشاعرات ومحاربات، أثبتن امتلاكهن من القدرات والكفاءات ما يؤهلن لتحمل مختلف المسؤوليات.

ورغم التحولات التي شهدتها العالم، لا تزال المرأة المعاصرة — في كثير من السياقات — تواجه تحديات تعيق تمكينها الكامل، إذ تختزل أدوارها أحياناً في الإنجاب ورعاية الأسرة فقط، ويُغيب حضورها الفاعل في الحياة العامة. وفي المقابل، فإن المجتمعات التي تُمكن المرأة وتمنحها حقوقها، وتُفسح لها المجال للمشاركة في التنمية، تُعدّ مجتمعات أكثر قدرة على تحقيق الاستقرار والتقدم، إذ يُعدّ وضع المرأة مقياساً جوهرياً لرصد درجة تحضر المجتمعات ومستوى نهوضها.

وفي السياق السوري، لعبت المرأة دوراً مهماً في مختلف الميادين، ولكن المرأة الريفية بشكل خاص تميزت بصمودها وإسهامها المتواصل في دعم الأسرة والمجتمع، على الرغم من محدودية الموارد، وثقل الأعباء الاجتماعية والاقتصادية التي تتحملها. فقد شاركت في العمل الزراعي، وأصبحت عنصراً فاعلاً في الاقتصاد المحلي من خلال المشاريع الإنتاجية الصغيرة والصناعات الغذائية المنزلية، كما استفادت من بعض البرامج التنموية التي هدفت إلى تمكينها اقتصادياً وتعزيز وعيها وتعليمها.

إن تسليط الضوء على المرأة الريفية السورية لا ينبع فقط من الرغبة في توثيق واقعها، بل من الحاجة إلى فهم عمق تأثيرها في تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي للأسرة، ومدى إسهامها في بناء مجتمع متماسك ومستدام. فتمكين المرأة الريفية لا يُعدّ خياراً تنموياً فحسب، بل ضرورة حضارية تعكس توازن المجتمع واستغلال طاقاته بالشكل الأمثل..

ثانياً: الدراسات السابقة:

١-٢ الدراسة المحلية:

دراسة [1] المرأة الريفية في القطاع غير الرسمي - دراسة ميدانية في القرى الصحية في الريف العربي السوري".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على عمالة ووضع المرأة في القطاع غير الرسمي حيث أنها تشكل النسبة العظمى من قوة العمل النسائية السورية، وتناولت الدراسة أبعاد وجود المرأة في القطاع غير الرسمي من خلال توصيف عمل المرأة في هذا القطاع وخصائص النساء العاملات من النواحي الاجتماعية والمهاريه والعمرية، وأسباب ارتفاع عدد النساء العاملات في هذا القطاع.

وتمثل مجتمع الدراسة في القرى الصحية البالغ عددها 113 قرية أما عينة الدراسة فكانت 32 قرية بنسبة تقدر بحوالي (3.28%) واعتمد الباحث في الدراسة على استخدام أسلوب العينة بأكثر من طريقة من طرائق سحب العينات العشوائية. وتم التوصل من خلال الدراسة إلى نتيجة هامة أن القطاع غير الرسمي يشكل المجال الرئيسي لعمل السكان في الريف نظرا لوجود القليل لشركات القطاع العام وحتى شركات القطاع الخاص المنظمة في الريف وهذا ما أكدته

نتائج العينة حيث بلغت نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي 58 % من المشتغلين الذكور و 80 % من المشتغلين الإناث.

٢-٢ الدراسة العربية:

دراسة [2] "دور المرأة الريفية في تنمية اقتصاد الأسرة".

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المرأة الريفية بولاية جنوب دارفور في التنمية الاقتصادية العائلية وذلك من خلال البحث في وضعها الاجتماعي والاقتصادي وكشف المشاكل التي تعيقها من أداء دورها بكفاءة. بالإضافة إلى الاضطلاع على مختلف أنواع الأنشطة التي تؤديها المرأة الريفية في جنوب دارفور تساهم بصورة مباشرة ومؤثرة في اقتصاد الأسرة.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذي يظهر أهم خصائص العينة المدروسة، وقد استخدمت الدراسة المقابلات الشخصية كأداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة الذي أخذت منه عينة عشوائية تكونت من (100) امرأة ريفية، وطبقت الدراسة في قرينتين بولاية جنوب دارفور هما (موسيه) و (دمايه).

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية: رغم ارتفاع معدل انتشار الأمية والتخلف عن مواكبة العصر بين الريفات إلا أنها مازالت تسهم بصورة أساسية في تغطية النفقات العائلية. وكذلك أن المرأة الريفية نادرا ما تكون مالكة للأرض رغم دورها الأكبر في العمل الزراعي، وأيضاً عدم توفر قاعدة معلومات وبيانات أساسية ومرد ذلك لقلة البحوث والدراسات المتصلة بأوضاع المرأة.

٢-٣ الدراسة الأجنبية:

1- [3] 'Women's role in Development: Overcoming the constraints .

(دراسة برادشو كاستيلنو و ديوب عن دور المرأة في التنمية والتغلب على القيود)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أهمية المرأة في التنمية وتحديد أهم العوائق التي تواجه مشاركتها في التنمية. استخدمت الدراسة منهجا تحليليا في تقييم دور المرأة في السبعينيات وحتى مطلع الألفية الثانية. أعطت الدراسة دليلا على زيادة أهمية دور المرأة في التنمية على المستوى العالمي عبر الفترات الزمنية، وحددت الدراسة العديد من العوائق التي لازالت تواجه مشاركة المرأة في التنمية، ومنها قضايا الاستثمار في تعلم المرأة والعدالة المتاحة لدخول المرأة لموارد الأسرة وأثر الدين على الثقافة على سلوك ومشاركة المرأة وقدرتها على الحركة نحو العمل والعنف الذي يواجه المرأة والتمييز في الأجور ووضع الإنجاب وقدرتها في التأثير عليه وقدرتها على عمل مقابل اجر وغيرها من العوامل.

٢-٤ التعقيب على الدراسات السابقة:

تتشابه دراستنا مع الدراسات السابقة الثلاث في الموضوع. إذ كان الموضوع المشترك هو دور المرأة في التنمية. في دراستنا كانت المرأة الريفية السورية هي محور الدراسة وهنا نتشابه مع دراسة [1] الذي درس المرأة الريفية في القرى الصحية. ودراسة [2] الذي درس المرأة الريفية في جنوب دارفور. وتختلف هنا عن دراسة [3] التي كان موضوعها دور المرأة في التنمية بشكل عام دون تحديد المرأة الريفية. استخدمنا في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي، وهنا اتفقنا مع دراسة [1] ودراسة [3]، اختلفنا عن دراسة [2] الذي استخدم المنهج النوعي.

دراستنا هذه سوسيولوجية تحليلية لا تحتاج إلى أدوات) المقابلة أو الاستبانة (التي تم اعتمادها في الدراسات السابقة. سوف نعمل فيها على عرض استراتيجيات التنمية الشاملة الموجهة نحو المرأة الريفية واهدافها والمنافع المتوقعة منها.

ثالثاً: مشكلة البحث وتساؤلاته:

تُعدّ التنمية بمختلف أبعادها الاجتماعية والاقتصادية محوراً رئيسياً في قياس تقدّم المجتمعات واستقرارها، إذ لا يمكن الحديث عن تنمية شاملة ومستدامة دون التركيز على العنصر البشري كفاعلٍ أساسيٍّ في عملية البناء. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية إشراك المرأة في خطط التنمية، خاصة المرأة الريفية التي تمثل شريحة واسعة من النساء في المجتمع السوري، وتحمل أعباءً مزدوجة تجمع بين العمل المنزلي والإنتاج الزراعي.

لقد شهدت السنوات الماضية تطورات ملموسة في واقع المرأة السورية، حيث أحرزت تقدماً ملحوظاً في مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية، إلا أن وضع المرأة الريفية ما يزال يستدعي مزيداً من البحث والتحليل، نظراً لما تواجهه من تحديات ترتبط بالفقر، والأمية، وضعف الوصول إلى الموارد والفرص. ومع ذلك، فإن دورها في دعم الأسرة والمساهمة في الأمن الغذائي وتحقيق دخل اقتصادي بات أكثر وضوحاً، لا سيما مع توسع نشاطها في الزراعة الحديثة والصناعات الغذائية وتسويق المنتجات.

في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها سوريا، بات من الضروري إعادة النظر في الأدوار التقليدية المنسوبة للمرأة الريفية، التي ظلت لعقود تُصنّف ضمن الفئات التابعة اقتصادياً واجتماعياً داخل الأسرة والمجتمع. إلا أن الأزمات المتلاحقة دفعت بالكثير من النساء في الأرياف إلى الخطوط الأمامية في تحمل أعباء المعيشة، ما يفرض تساؤلاً مركزياً حول مدى تحوّل المرأة الريفية من فاعل هامشي إلى شريك أساسي في دعم الأسرة وتنمية المجتمع.

ومن خلال ما سبق فإن جوهر مشكلة البحث تتلخص في التساؤل الرئيس الآتي:

هل استطاعت المرأة الريفية أن تتحول من عنصر تابع إلى فاعل حقيقي في تحقيق التنمية المحلية، في ظل ما تواجهه من تحديات، وفي ضوء ما يُقدّم لها من دعم مؤسسي وبرامجي؟
ويمكن الإجابة عن التساؤل الرئيس من خلال التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما طبيعة الدور الذي تؤديه المرأة الريفية في تعزيز الأمن الاقتصادي والاجتماعي للأسرة السورية؟
2. إلى أي مدى تساهم المرأة الريفية في تحقيق التنمية المحلية؟
3. ما نوعية البرامج التنموية والسياسات الحكومية الموجهة للمرأة الريفية؟ وهل كانت فعالة في تمكينها؟
4. ما أبرز التحديات التي تواجه المرأة الريفية في ممارسة دورها التنموي؟
5. كيف تنعكس العوامل الفردية (التعليم، الدخل، الموقع الجغرافي...) على تمكين المرأة الريفية؟
6. ما التصورات الذاتية للمرأة الريفية حول دورها، مكانتها، وحاجاتها الأساسية؟

رابعاً: أهمية البحث:

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة كونها تتناول موضوعاً حساساً ومؤثراً في المجتمع، وهو موضوع المرأة، التي تمثل نصف المجتمع وتسهم بشكل فعال في تشكيل النصف الآخر .

كما وتأتي أهمية الموضوع أيضاً من الدور البارز الذي تلعبه المرأة الريفية في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فهي ليست فقط عنصراً أساسياً في إنتاج الغذاء وتأمين احتياجات الأسرة، بل أصبحت قوه اقتصادية لدخولها ميدان العمل وإقامتها للمشاريع التنموية الاقتصادية التي تساهم في زيادة دخلها ودخل اسرتها وحصولها على الاستقلالية المادية. كما وتساهم أيضاً في تعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال مشاركتها في الأنشطة المجتمعية، إذ أصبحت صاحبة قرار ويأخذ برأيها على اعتبارها عنصراً فعالاً في تحقيق التنمية المستدامة.

خامساً: أهداف البحث:

- التعرف إلى واقع المرأة الريفية السورية واحتياجاتها الأساسية في السياقين الاقتصادي والاجتماعي.
- بيان موقع ودور المرأة الريفية داخل الأسرة السورية.
- تحليل مساهمة المرأة السورية الريفية في النشاطين الاقتصادي والاجتماعي للأسرة والمجتمع المحلي.
- إبراز مساهمة المرأة الريفية السورية في التنمية المستدامة على المستوى المحلي.
- تحديد التحديات التي تعيق تمكين المرأة الريفية السورية من أداء دورها التنموي.
- تقييم فعالية البرامج التنموية والسياسات الحكومية في دعم المرأة الريفية السورية.
- تقديم توصيات عملية لتعزيز مشاركة المرأة الريفية السورية في التنمية المحلية.

سادساً : فروض البحث:

- لا تلعب المرأة الريفية دوراً فاعلاً في تحقيق الأمن الاقتصادي للأسرة السورية.
- لا تسهم المرأة الريفية السورية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي داخل الأسرة.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشاركة المرأة الريفية السورية والتنمية المحلية بسبب ضعف السياسات الحكومية.
- لا تواجه المرأة الريفية السورية تحديات مؤثرة تحد من تمكينها في الوصول إلى الموارد والخدمات.
- لا يوجد تأثير للمستوى التعليمي أو الدخل أو الموقع الجغرافي في تمكين المرأة الريفية السورية.
- لا تختلف فعالية البرامج التنموية الحالية في تلبية احتياجات المرأة الريفية السورية بحسب البيئة المحلية أو الخصائص الفردية.

سابعاً: منهج البحث:

1-7 المنهج المستخدم

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مقارنة سوسيولوجية لفهم أدوار المرأة الريفية السورية في تعزيز الأمن الاقتصادي والاجتماعي، وتحليل العوامل المؤثرة في تمكينها، من خلال جمع بيانات ميدانية مباشرة.

2-7 مجتمع البحث:

يتكوّن مجتمع الدراسة من النساء السوريات المقيمات في ريف مدينة جبلة التابع لمحافظة اللاذقية، حيث يتميّز هذا الريف بتنوع اقتصادي واجتماعي يجمع بين الزراعة والعمل الحرفي.

3-7 عينة البحث:

تم اعتماد عينة قصدية (غير احتمالية) تكونت من 20 سيدة من ريف جبلة، تم اختيارهن بناءً على معايير محددة تتماشى مع أهداف الدراسة، وهي:

أن تكون السيدة مقيمة حالياً في منطقة ريفية تابعة لجبلية.

أن تكون راشدة (فوق 18 عاماً).

أن تمارس دوراً داخل الأسرة (اقتصادياً أو اجتماعياً).

أن تكون على استعداد للمشاركة في مقابلة حول تجربتها الحياتية.

4-7 أداة جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على أداة المقابلة، والتي أجريت بشكل فردي في بيوت المبحوثات، كما وتم تصميمها مسبقاً على شكل أسئلة مغلقة ومفتوحة تتناول:

الواقع اليومي للمرأة الريفية.

مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية داخل الأسرة.

التحديات التي تواجهها.

تصورها لمكانتها داخل الأسرة والمجتمع.

تقييمها للدعم المؤسسي والبرامج الحكومية.

وقد تم تسجيل الإجابات بعد أخذ الموافقة الشفوية من السيدات أفراد العينة أنفسهن.

5-7 طريقة جمع البيانات الميدانية:

تم التنسيق مع مخاتير القرى أو أعضاء جمعيات أهلية محلية للوصول إلى المشاركات.

تم تخصيص ما يقارب 30-45 دقيقة لكل مقابلة، مع الحرص على مراعاة الخصوصية وسرية المعلومات.

ثامناً : المفاهيم العلمية:

١-٨ المرأة:

المرأة لغة:

(المرأة) مفرد جمعها نساء(من غير لفظها)ونسوة(من غير لفظها) وتطلق عند تعريفها بال بأنثى الرجل. [4]

المرأة اصطلاحاً:

هي الأنثى الإنسان البالغة. عادة ما تكون كلمة امرأة مخصصه للأنثى البالغة بينما تطلق كلمة (فتاة) أو (بنت) على الإناث الأطفال غير البالغات. وفي بعض الاحيان يستخدم مصطلح المرأة لتحديد هوية الأنثى بغض النظر عن عمرها، كما هو الحال في عبارات مثل حقوق المرأة. [5]

• المرأة إجرائياً:

كل أنثى بالغة تبلغ من العمر 18 سنة فما فوق، وتُعدّ فاعلاً اجتماعياً له دور في الأسرة والمجتمع، ويتم التعرّف إلى واقعها ومواقفها من خلال أدوات البحث الميداني المعتمدة، كالمقابلة أو الاستبيان، وذلك بحسب متطلبات الدراسة.

٢-٨ المرأة الريفية:

• المرأة الريفية إصطلاحاً:

المرأة الريفية هي المرأة التي تعيش في المناطق الريفية، وتواجه تحديات وظروفاً خاصة تختلف عن تلك التي تواجهها المرأة في المناطق الحضرية. قد تكون المرأة الريفية معيلة لأسرتها، وتشارك في أعمال الزراعة ورعاية الماشية والأسرة بشكل أساسي. [5]

• المرأة الريفية إجرائياً:

كل أنثى سورية تبلغ من العمر 18 عاماً فما فوق، وتُقيم في المناطق الريفية التابعة لمدينة جبلة (ريف اللاذقية)، وتشارك في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية أو الأسرية، سواء من خلال العمل الزراعي، أو النشاط الحرفي، أو المهام المنزلية، أو المشاركة المجتمعية، ويتم التعرف إلى واقعها وأدوارها من خلال أدوات البحث الميدانية، مثل المقابلات المباشرة.

٣-٨ التنمية:

التنمية لغة:

الزيادة والنماء والكثرة والوفرة والمضاعفة. فكلما التنمية مشتقة من الفعل نَمَى، فيقال فلان نَمَى ذاكرته أي طورها وزاد من قوته. ويقال نمت النار أي اشتعلت وزاد توقدها ولهيبها. [6]

• التنمية اصطلاحاً:

التنمية تعني عملية تحقيق التقدم والتحسين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بهدف تحقيق رفاهية أفضل للمجتمعات. تشمل التنمية جوانب متعددة مثل تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، تحقيق العدالة الاجتماعية، حماية البيئة، تحقيق التعليم والصحة للجميع. [7]

• التنمية إجرائياً:

هي العملية المستمرة التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية والاجتماعية للأفراد داخل المجتمع، من خلال تعزيز فرص التعليم والعمل، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ورفع مستوى المشاركة المجتمعية. تُقصد بها في هذا البحث العملية المستمرة التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية والاجتماعية للأفراد داخل المجتمع، من خلال تعزيز فرص التعليم والعمل، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ورفع مستوى المشاركة المجتمعية.

٤-٨ التنمية الاجتماعية:

• التنمية الاجتماعية اصطلاحاً:

التنمية الاجتماعية تعني العملية التي تهدف إلى تحسين جودة حياة الفرد والمجتمع من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية وتعزيز التكافل الاجتماعي وتوفير الفرص المتساوية وحماية حقوق الإنسان. تسعى التنمية الاجتماعية إلى تحقيق التقدم والازدهار الشامل للمجتمع من خلال تعزيز التفاعل الإيجابي بين أفرادهِ وتعزيز الشعور بالانتماء والمشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية. [8]

• التنمية الاجتماعية إجرائيا:

هي درجة اندماج المرأة الريفية في المجتمع المحلي، ومشاركتها في الأنشطة الاجتماعية، والثقافية، والتعليمية، ودورها في دعم التماسك الأسري والمجتمعي، ضمن بيئتها الريفية.

٨-٥ التنمية الاقتصادية:

• التنمية الاقتصادية اصطلاحا:

التنمية الاقتصادية تعني العملية التي تهدف إلى تحسين الناتج الاقتصادي لمنطقة معينة عن طريق زيادة الإنتاجية وتعزيز البنية التحتية الاقتصادية وتعزيز الاستثمارات وتحسين جودة الحياة الاقتصادية للسكان. تهدف التنمية الاقتصادية إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحفظ البيئة. [9]

• التنمية الاقتصادية إجرائيا:

هي مدى مساهمة المرأة الريفية في الأنشطة الاقتصادية ضمن بيئتها المحلية، من خلال العمل الزراعي، أو الحرفي، أو في المشاريع الصغيرة، أو أي نشاط يدر دخلاً.

٨-٦ التنمية الريفية:

• التنمية الريفية اصطلاحا:

هي مجموعة البرامج والمشروعات والعمليات التي تنفذ لإحداث تغيير ارتقائي مخطط للنهوض بالمجتمعات المحلية في الريف اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا بنهج ديمقراطي يكفل المشاركة الواسعة تخطيطا وتنفيذا وتقويما، ويستهدف تحقيق التكامل بين الجهود الرسمية والشعبية لإحداث التحولات المطلوبة لتنمية الموارد الطبيعية والبشرية، وشيوع العدالة في توزيع مردودات التنمية وجني ثمارها في المجتمعات، وتكامل جهود التنمية على المستوى القومي باعتبارها جزء من التنمية الوطنية الشاملة. [11]

التنمية الريفية إجرائياً:

هي العملية المتكاملة التي تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والخدمية في المناطق الريفية، من خلال تطوير الزراعة والبنية التحتية والتعليم والصحة، مع تمكين المرأة الريفية لتكون عنصراً فاعلاً في هذه العملية.

٨-٧ التنمية المستدامة:

• التنمية المستدامة اصطلاحا:

هي التنمية التي تعمل من أجل تحسين مستوى معيشة الناس، وتحقيق النمو الاقتصادية للدولة، ومساعدة الفقراء والنساء والأطفال، وتسهيل مشاركتهم في التنمية، وتوسع نطاق فرص العمل والتعليم، والاختيار أمامهم. وفي الوقت نفسه تحرص على الحفاظ على البيئة وحل مشكلاتها، وعدم تدميرها؛ لأنها جزء يجب الحفاظ عليه والاهتمام به. [10].

• التنمية المستدامة اجرائيا:

يقصد بها في هذا البحث العملية الهادفة إلى تمكين المرأة الريفية من تحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي طويل الأمد، من خلال تعزيز فرصها في التعليم، والعمل، والمشاركة المجتمعية، بما يضمن استمرارية تحسين مستوى حياتها وحياة أسرته، دون الإضرار بالموارد البيئية أو الاجتماعية.

٨-٩ تمكين المرأة:

• تمكين المرأة اصطلاحا:

هو أن تغدو المرأة قادرة على الاختيار بين فرص الحياة المتعددة، وفي اعتمادها على ذاتها، وقدرتها على التحكم في حياتها ومستقبلها، وفي اتخاذ القرارات المهمة في حياتها، مثل اختيار التعليم الذي يلائمها، واختيار الزوج الذي يناسبها، واختيار العمل الذي يضمن لها حياة كريمة، والتخلص من واقع التهميش والاستبعاد الاجتماعي الذي تعاني منه منذ عقود طويلة، لاسيما في المناطق الفقيرة والريفية. [10].

• تمكين المرأة اجرائيا:

يُقصد به في هذا البحث مدى قدرة المرأة الريفية على الوصول إلى الموارد والفرص (الاقتصادية، التعليمية، الاجتماعية)، ومشاركتها الفاعلة في اتخاذ القرار داخل الأسرة والمجتمع، بما يعزز استقلاليتها ودورها في التنمية المحلية.

٨-١٠ الدور الوظيفي:

• الدور الوظيفي اصطلاحا:

هو مجموعة من المسؤوليات والمهام والسلوكيات المتوقعة من الموظف ضمن موقع وظيفي محدد في المنظمة، بما يتوافق مع أهدافها وهيكلها التنظيمي. يتضمن ذلك المهارات المطلوبة، نطاق الصلاحيات، علاقات الإبلاغ، والنتائج المرجوة. [12].

• الدور الوظيفي اجرائيا:

يقصد به في هذا البحث مجموع المهام والمسؤوليات التي تؤديها المرأة الريفية داخل أسرته ومجتمعها، سواء في المجال الإنتاجي (كالزراعة، وتربية الحيوانات، والحرف اليدوية)، أو في المجال الأسري (كالرعاية، والتنظيم المنزلي)، أو في المجال الاجتماعي (كالمشاركة في النشاطات القروية أو الجمعيات).

تاسعا : الإطار النظري:

٩-١ المرأة الريفية :المفهوم، المهام والأدوار:

تعرف المناطق الريفية بأنها تلك التي تعتمد بشكل أساسي على الزراعة كنشاط اقتصادي رئيسي ويشير. مصطلح "المرأة الريفية" إلى النساء اللواتي يعيشن في هذه البيئة ويعملن فيها، حيث يمارس معظمهن العمل في الزراعة والإنتاج الحيواني، بالإضافة إلى مجموعة من المهن والنشاطات الإنتاجية والاقتصادية والتعليمية والصحية التي ترتبط بخدمة مجتمعاتهن". [13].

لذا فإن غالبية هؤلاء النساء يقمن بممارسة الزراعة والأنشطة الحرفية المرتبطة بالإنتاج الزراعي والحيواني، سواء كان ذلك ضمن إطار العمل العائلي أو للغير، مع اختلافات في التوقيتات بين العمل المنتظم والموسمي.

تمثل المرأة الريفية مجتمعاً متكاملًا، يتضمن فئات متعددة ووظائف متنوعة. لذا، فإن بناء استراتيجيات تنموية شاملة يتطلب فهماً عميقاً للواقع الفعلي الذي تعيشه المرأة الريفية. يتسم هذا الواقع بالتباين والاختلاف في الأدوار التي تؤديها النساء حسب بيئتهن ومجتمعاتهن، بالإضافة إلى الاختلافات الجغرافية التي تؤثر على طبيعة حياتهن وعملهن. فعلى سبيل المثال، تختلف البيئة الريفية الجبلية عن السهول، كما أن المناطق القريبة من الأنهار والبحيرات تحمل خصائصها الفريدة. لذا، يجب أن تتسم البرامج التنموية الموجهة نحو المرأة الريفية بالمرونة اللازمة للتكيف مع هذه الاختلافات.

تؤدي المرأة الريفية مجموعة من المهام المتنوعة سواء داخل أسرتها أو خارجها. فهي ليست فقط منتجة في مجال العمل، بل تلعب أيضاً دوراً حيوياً كأم ومربية، حيث تتحمل مسؤولية تربية الأطفال وتعليمهم القيم الاجتماعية والأخلاقية الأساسية. تمثل الأم المدرسة الأولى التي يكتسب فيها الأطفال الدروس الحياتية الهامة التي تسهم في تشكيل شخصياتهم.

إلى جانب ذلك، تقوم المرأة الريفية بتدبير شؤون المنزل وإدارة احتياجات الأسرة اليومية، مستخدمة جزءاً من الإيرادات الناتجة عن العمل الزراعي أو الأنشطة الاقتصادية الأخرى لتلبية هذه الاحتياجات. تعمل النساء أيضاً في الحقول سواء كانت ملكاً لأسرهن أو كأجر لدى الآخرين، بالإضافة إلى مشاركتهم في الصناعات اليدوية والحرفية المرتبطة بالإنتاج الزراعي والحيواني، مثل صناعة الأغذية والتسويق الزراعي. [14]

من خلال هذا السياق، يمكن القول إن المرأة الريفية هي تلك التي تعيش في المناطق الريفية التي تعتمد الزراعة كركيزة أساسية للاقتصاد، وتشارك بشكل فعال في الأنشطة الزراعية أو أي أعمال ذات صلة بالإنتاج الزراعي، سواء بشكل دائم أو مؤقت. إن تمكين المرأة الريفية يمكن أن يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة ليس فقط لها ولأسرتها، بل للمجتمع بأسره، مما يعزز من قدرته على مواجهة التحديات المستقبلية.

٢-٩ واقع المرأة الريفية: التحديات والصعوبات

تواجه المرأة الريفية مجموعة من التحديات والصعوبات التي تؤثر بشكل كبير على حياتها اليومية، مما ينعكس سلباً على دورها في المجتمع. إن تباين واقع المرأة الريفية محمل بمجموعة هائلة من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي تعود بعضها إلى الأزمات التي يعاني منها القطاع الزراعي، بينما تنشأ أخرى نتيجة للمتغيرات العامة التي تؤثر على المجتمع ككل. لذا، فإن تشخيص هذه المشكلات يعد خطوة أساسية لوضع الحلول المناسبة عند بناء برامج واستراتيجيات التنمية الشاملة للمرأة الريفية.

تواجه المرأة الريفية واقعاً معقداً مليئاً بالتحديات والصعوبات التي تؤثر سلباً على حياتها ودورها في المجتمع. تعاني هذه المرأة من مشكلات اجتماعية واقتصادية وثقافية عديدة، بعضها مرتبط بالواقع الزراعي الذي يؤثر عليها، بينما يأتي البعض الآخر نتيجة للمتغيرات الاجتماعية العامة. تشير الإحصائيات إلى أن الفقر والامية يطالان النساء والأطفال بشكل خاص، حيث تعاني الكثير منهن من نقص في التعليم بسبب الأعباء الاقتصادية.

كما أن ظاهرة زواج الفتيات في سن مبكرة زادت من معدلات الإنجاب وأثقلت كاهل الأسر، مما أثر سلباً على صحة المرأة النفسية والجسدية. تساهم النظرة الاجتماعية التي تقلل من قيمة المرأة في تقاوم هذه الأوضاع، حيث تظل المرأة محاطة بمفاهيم تقيد دورها وتحد من إمكانياتها. بالإضافة إلى ذلك، تعاني المرأة الريفية من آثار التصحر والهجرة غير المدروسة، والتي أدت إلى تراجع الزراعة وتدهور الأوضاع الاقتصادية. كما أن ضعف الإدارة الزراعية والتخطيط،

وعدم وجود ثقافة تسويقية فعالة، يزداد من تفاقم المشكلات . إن التوسع العمراني غير المخطط ونزاعات الملكية الزراعية يعكسان أيضاً التحديات التي تواجهها . لذا، فإن حياة المرأة الريفية مليئة بالعقبات التي تمنعها من تحقيق دورها الفعال في بناء أسرة ومجتمع منتجين، مما يستدعي ضرورة العمل على معالجة هذه القضايا بشكل شامل. [15]

ومنه نجد بأن هذه التحديات تجعل الحياة اليومية للمرأة الريفية مليئة بالصعوبات، مما يؤثر سلباً على أدائها داخل أسرتها ومجتمعها . فبدلاً من أن تلعب دوراً فعالاً في بناء أسرة إيجابية ومنتجة، تواجه المرأة العديد من العقبات التي تعيق تحقيق ذلك . من خلال معالجة هذه القضايا بشكل شامل، يمكن تحقيق تحسينات ملحوظة في واقع حياة المرأة الريفية وتمكينها من أداء دورها الفعال في المجتمع.

٣-٩ استراتيجيات التنمية الشاملة الموجهة نحو المرأة الريفية والأهداف المتوقعة منها:

تعتبر استراتيجيات التنمية الشاملة الأسلوب الأمثل لاستغلال الموارد المتاحة وتحقيق الأهداف المنشودة . تعد المرأة الريفية واحدة من أهم هذه الموارد، مما يستدعي من الدول ومنظماتها ومؤسساتها صياغة برامج وخطط نوعية تهدف إلى تحسين واقعها في المجالات الصحية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية . فالمرأة تمثل نواة بناء المجتمع، وهي العمود الفقري للقيم والمبادئ والأخلاق، وبالتالي فهي عنصر أساسي لا يمكن الاستغناء عنه في بناء مجتمع إيجابي.

ولكي نتمكن من تحقيق هذا الهدف، يجب تحديد البرامج والخطط التي من شأنها تحسين وضع المرأة بشكل عام، والمرأة الريفية بشكل خاص، وهذا سيساهم في تحقيق التنمية الشاملة لكل من المجتمع الريفي والحضري. إذ تعتبر استراتيجيات التنمية الشاملة الموجهة نحو المرأة الريفية من الأدوات الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تمثل المرأة الريفية ركيزة أساسية في المجتمعات، تلعب دوراً محورياً في بناء القيم والأخلاق.

يتطلب تحسين واقع المرأة في مختلف المجالات صياغة برامج وخطط نوعية تركز على عدة أبعاد أساسية . أهمها التركيز على التمكين الاقتصادي من خلال توفير فرص عمل بأجور عادلة، ودعم ملكية المرأة للأراضي والمشاريع الزراعية، بالإضافة إلى تسهيل الحصول على القروض لتمويل المشاريع الصغيرة كما ويعد التعليم والتدريب عنصراً حيوياً، حيث يجب تعزيز فرص التعليم للفتيات والنساء وتقديم برامج تدريبية متخصصة في الزراعة والتسويق . كما أن تحسين الخدمات الصحية والرعاية الصحية والنفسية للنساء، وتعزيز الوعي الصحي حول الصحة الإنجابية، يمثلان أبعاداً هامة في هذه الاستراتيجيات . علاوة على ذلك، يجب تعزيز حقوق المرأة من خلال تعزيز المساواة القانونية وتشجيع النساء على الانخراط في منظمات المجتمع المدني . كما ينبغي التركيز على الاستدامة البيئية من خلال تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة ودعم التعاونيات النسائية. [16]

إن هذه الاستراتيجيات مجتمعة تهدف إلى القضاء على الفقر، ومحاربة الجهل والأمية، وتحسين الواقع الصحي والنفسي للنساء، والحد من البطالة، وضمان الأمن الغذائي، وتعزيز الاستدامة البيئية. ولتحقيق هذه الأهداف، يتطلب الأمر جهوداً مشتركة وتعاوناً بين مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، حيث يسهم التنسيق بين هذه الأطراف في تبادل التجارب والخبرات، مما يعزز فعالية البرامج والمبادرات الموجهة نحو تمكين المرأة الريفية. [19]

ومنه نجد، بأن الاستثمار في المرأة الريفية يمثل استثماراً في المجتمع ككل، ومن خلال تمكينها وتحسين ظروفها، يمكن تحقيق تحسينات اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة تعود بالنفع على جميع أفراد المجتمع وتمكن المرأة الريفية من تحقيق نقله نوعيه في حياتها قد تصل بها إلى تقلد أعلى المناصب في المجتمع.

٤-٩ المنافع المتوقعة من تنفيذ استراتيجيات التنمية الشاملة الموجهة نحو المرأة الريفية:

تسعى الحكومات والإدارات المحلية من خلال تنفيذ استراتيجيات التنمية الشاملة الموجهة نحو المرأة الريفية إلى تحقيق مجموعة من المنافع التي تأمل أن تكون ذات تأثير واضح في البيئات الريفية والحضرية والبدوية على حد سواء، نظراً لترابط وتكامل هذه البيئات. إن هذه الاستراتيجيات تهدف إلى تحسين مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والثقافية والسياسية، مما يعكس أهمية دور المرأة في التنمية المستدامة.

إن تحقيق هذه المنافع يمثل مؤشراً يمكن الجهات التشريعية والتنفيذية من قياس ومتابعة وتقييم فعالية الاستراتيجيات التنموية. ومن بين المنافع الرئيسية لهذه الاستراتيجيات كان التعامل الإيجابي مع النمو السكاني من خلال تنظيم الأسرة، مما يساهم في استدامة الموارد. كما تساهم هذه الاستراتيجيات في التوافق بين النمو الاقتصادي ومعدلات الولادات لضمان توفير الاحتياجات الأساسية للأسرة، وتحفيز التوطين والاستقرار وتشجيع الهجرة المعاكسة من البيئات الحضرية إلى الريفية. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تعمل على خفض معدلات البطالة وزيادة فرص العمل في المجالات المدرة للدخل، مما يعزز الاستخدام الأمثل للموارد. كما تعزز الأمن الغذائي من خلال تنويع المنتجات الغذائية وتوزيع سلة الطعام بما يتناسب مع التنوع الجغرافي والمناخي لكل منطقة. وتساهم أيضاً في الاندماج مع الاقتصاد العالمي عبر مطابقة المواصفات القياسية للجودة الزراعية، وخفض التلوث البيئي من خلال ترشيد استخدام الموارد الطبيعية وتدوير المخلفات.

أخيراً، تعزز هذه الاستراتيجيات المشاركة الفاعلة للمرأة والرجل في السياسة والاقتصاد والتنمية المجتمعية، مما يعزز مبدأ المساواة ويزيد من فعالية التنمية الشاملة. وبالتالي، تلعب استراتيجيات التنمية الموجهة نحو المرأة الريفية دوراً هاماً في تعزيز دورها في المجتمع وتأثيرها الإيجابي على المنظومة الكلية للتنمية. [20]

وبناءً على ما تقدم نرى أن استراتيجيات التنمية الموجهة نحو تنمية المرأة الريفية تلعب دوراً هاماً في تعزيز دورها في المجتمع مما يؤثر إيجابياً في المنظومة الكلية للتنمية الشاملة ويؤدي إلى تحسين واضح في جوانب الحياة المختلفة مما يعكس أهمية المرأة الريفية في التنمية المستدامة وضرورة إشراكها في كل برامج التنمية.

عاشراً: الاتجاهات النظرية في تفسير التمييز ضد المرأة :

١-١٠ نظرية الصراع:

ترتكز هذه النظرية على مفهوم عدم الاتفاق في الحياة الاجتماعية، حيث ترى أن الصراع هو العنصر الأساسي في أي نظام اجتماعي قائم. يتواجد داخل كل نظام اجتماعي قوى وضعيف، وتسعى القوى القوية أو القاهرة إلى الحفاظ على الوضع الراهن للحفاظ على مكانتها وقوتها، بينما يسعى المفهوم إلى تغيير هذا الوضع على أمل اكتساب قوة تساعد في تحسين موقعه الاجتماعي. [21]

عند تطبيق هذه النظرية على ظاهرة التمييز ضد المرأة، يمكن القول إن الرجال اعتادوا على كونهم السادة الذين يتعلمون ويعملون ويتولون المناصب العليا والقيادية، بينما كانت النساء تقتصر أدوارهن على المنزل، مع قلة منهن يحصلن على التعليم أو العمل. نتيجة للتغيرات الكبيرة التي حدثت مؤخراً، أصبحت النساء أكثر وعياً بحقوقهن

وأصبح أكثر إصراراً على إنهاء التمييز ضدهن. وقد كافحت المرأة وتعلمت وحصلت على أعلى الدرجات العلمية، وخرجت للعمل وتولت العديد من المناصب العليا وشاركت في صنع القرار. وبالتالي، نشأ صراع بين الرجل والمرأة، حيث شعر الرجال بالمنافسة المتزايدة من قبل النساء في جميع المجالات. [22]

٢-١٠ التفاعلية الرمزية:

أن الأسرة وفقاً لأنصار هذه النظرية تمثل وحدة من الأفراد الذين يتفاعلون معاً، لذلك يركز أنصار هذه النظرية في دراستهم للعنف المرتكب ضد المرأة على العلاقات السببية ومظاهر الاتصال الرمزي السلبي بين أفراد الأسرة والمجتمع ككل. فعندما تسود قيم الفردية والأنانية والذاتية في الأسرة والمجتمع، تنخفض درجة التعامل الإيجابي، مما يؤدي إلى نقشي مظاهر العنف والتمييز ضد المرأة. [23]

أن الإنسان يعيش في بيئة رمزية تتكون من مجموعة من الرموز التي تعبر عن معاني وأشياء معينة، حيث يستجيب الفرد لهذه الرموز ويتعلمها من خلال التفاعل مع الآخرين وعملية التنشئة الاجتماعية. أن التمييز والعنف الأسري ينشأ نتيجة لاختلاف الرموز والمعاني التي يؤمن بها الزوجان. لفهم سلوك الزوج والزوجة في أي مجتمع، يجب تحليل الثقافة العامة والثقافات الفرعية التي عاش فيها كلاهما. كما يؤكدون على أهمية التنشئة الاجتماعية والشخصية، والمعاني والرموز والتفسيرات التي يضيف الفرد إلى المواقف المختلفة. [22]

ومنه نجد، بأنه إذا نشأ الفرد في بيئة تتضمن رموزاً تعزز مكانة الرجل وتقلل من شأن المرأة وتدعم خضوعها، بالإضافة إلى إنكار حقوقها وممارسة التمييز والعنف ضدها، فإنه يتبنى هذا السلوك ويعتبره مقبولاً مما يجعله يمارس العنف ويؤيد التمييز ضد المرأة.

٣-١٠ النظرية الاقتصادية :

(الفقر والحرمان) تسلط الضوء على العوامل المادية التي تشمل نقص الموارد وفرص العمل والبطالة. حيث يرى علماء هذه النظرية أن هذه العوامل تعتبر أساسية في التمييز والعنف ضد المرأة، إذ تفرض الضغوط على الرجال بسبب الزيادة في المتطلبات المعيشية، مما يؤدي إلى استخدام العنف كوسيلة للتعبير عن غضبهم تجاه المجتمع. [23].

إلى جانب تلك النظريات، توجد مجموعة من النظريات النسوية التي تستخدم لتفسير التفاوتات الاجتماعية التي تتعرض لها المرأة، مثل النسوية الإصلاحية، النسوية الليبرالية، النسوية الماركسية، النسوية المقاومة، والنسوية الراديكالية. وقد توصلت هذه النظريات إلى ضرورة أن تمتلك المرأة وجهات نظر فكرية خاصة بها، مما يمكنها من طرح رؤاها بشكل اجتماعي دون أن تتعرض للاستغلال أو الهيمنة. إذ يتوجب تحديد القوى المسيطرة على البنى الاجتماعية والفكرية من خلال منظور المرأة، مما يساهم في تغيير الواقع المحيط بها ويضمن احتسابها في أي تغييرات مجتمعية محتملة [22]

٤-١٠ المقاربة النظرية:

بناءً على المقاربة النظرية المستخدمة في البحث، يتضح أن هناك تحولاً جذرياً في دور المرأة الريفية السورية، حيث تجاوزت المرأة واقع التمييز والقيود الاجتماعية لتصبح شريكاً أساسياً وفاعلاً في عملية التنمية الريفية. وقد أدى هذا التطور إلى تعزيز مكانتها بشكل ملحوظ داخل الأسرة والمجتمع، حيث أصبحت كلماتها مسموعة ورأيها ذا قيمة، مما يعكس تغيراً إيجابياً في الرموز الثقافية الداعمة للمساواة، وأثبتت المرأة الريفية أنها قوة محركة؛ فانخرطت في سوق

العمل والمشاريع الإنتاجية لم يساهم فقط في تحسين الظروف المعيشية لأسرتها وتحريرها من التبعية المالية ، بل أدى أيضاً إلى تخفيف الضغط الاقتصادي الذي كان يقع على عاتق الرجل وحده، مما يعكس تكاملاً جديداً في الأدوار الأسرية.

الحادي عشر : نتائج البحث الميداني المرتبطة بالفرضيات:

الفرضية الأولى: "لا تلعب المرأة الريفية دوراً فاعلاً في تحقيق الأمن الاقتصادي للأسرة السورية"

النتيجة: الفرضية مرفوضة

من خلال تحليل المقابلات، يتبين أن حوالي 75% من النساء المشاركات يمتلكن مصدر دخل خاص، ويقمن بأعمال إنتاجية تساهم في تمويل الأسرة. هذا الدور الاقتصادي يتجلى بوضوح في شهادات عديدة من المبحوثات أفراد العينة؛ إذ صرّحت إحداهن بأنها "تبيع البيض والزيتون وتشتري بئمنهما لأولادها وتساعد زوجها في المصروف"، فيما قالت أخرى: "بشغل بالمطبخ طول النهار، ويدخل مصاري عالبيت". وهناك من تحدثت عن استقلالها المالي قائلة: "صرت أعتمد ع حالي بعد الطلاق، وما استنى حدا يقرر عني". حتى النساء المسنّات أكدن على دورهن الاقتصادي، كما ذكرت إحدى الأرامل: "كلشي عليّ، من تربية الغنم لبيع الحليب والصوف، ويدخل مصاري بعيشني". هذه الأقوال تدل بوضوح على أن المرأة الريفية لا تلعب فقط دوراً اقتصادياً تكميلياً، بل في كثير من الأحيان، تتحمل عبء الإعالة بشكل شبه كامل، مما يجعل الفرضية غير مقبولة.

الفرضية الثانية: "لا تسهم المرأة الريفية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي داخل الأسرة"

النتيجة: الفرضية مرفوضة

الاستقرار الأسري لدى النساء الريفيات ينبع من أدوارهن الجوهرية كأمهات، معيلات، ومربيات، حيث بينت النتائج أن حوالي 90% من المبحوثات أكدن أنهن يشكلن الدعامة الأساسية لأسرهن. إحدى النساء قالت: "بيقولولي إنّي سندهم، وبدوني ما بيمشي الحال"، وأخرى عبرت عن دورها العاطفي والتربوي بقولها: "دعوة أولادي إلي هي قوتي اليومية". كما عبرت سيدة مطلقة عن أهمية وجودها قائلة: "أنا الأم والأب، وكل شي عليّ"، فيما أبدت أخرى فخرها بدورها حين قالت: "بيقولوا عني: إنتي عامود البيت". تُظهر هذه الأقوال أن النساء الريفيات يلعبن دوراً مركزياً في التوازن الأسري، من خلال الدعم النفسي، والحضور الدائم، وإدارة شؤون الأسرة اليومية، ما يجعل هذه الفرضية أيضاً مرفوضة.

الفرضية الثالثة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشاركة المرأة الريفية والتنمية المحلية بسبب ضعف

السياسات الحكومية"

النتيجة: الفرضية مقبولة جزئياً

رغم أن بعض النساء أشرن إلى مشاركتهن في جمعيات تنمية أو حملات توعية، إلا أن هذه النسبة لم تتجاوز 30% من العينة المدروسة، ما يُشير إلى ضعف الترابط بين مشاركة المرأة والتنمية المحلية الفعلية، نتيجة لغياب الدعم المؤسسي.

إحدى النساء تحدثت عن تجربتها قائلة: "اشتركت بجمعية أهلية بتعطي قروض صغرى"، بينما ذكرت أخرى أنها "شاركت بمشروع من جمعية خيرية، بس الدعم ما كان كافي". إلا أن الغالبية أكدن أن الخدمات والمشاريع التنموية لا تصل إليهن، كما قالت إحداهن: "مو كثير، بتحكي أكثر ما بتشتغل"، وقالت أخرى: "ما في وجود فعلي، بس إعلام".

تشير هذه الأقوال إلى أن مشاركة النساء موجودة على مستوى المبادرة الفردية، لكنها لا ترتبط غالباً بمشاريع تنمية محلية منظمة أو مؤثرة، مما يجعل الفرضية مقبولة بدرجة كبيرة.

فرضية الرابعة: "لا تواجه المرأة الريفية تحديات مؤثرة تحد من تمكينها في الوصول إلى الموارد والخدمات"
النتيجة: الفرضية مرفوضة بشدة

تشير البيانات إلى أن قرابة 95% من النساء عبّرن عن معوقات حقيقية تحد من قدرتهن على الوصول إلى التعليم، الرعاية الصحية، الدعم المادي، وحتى فرص العمل.

إحدى المشاركات أوضحت وهي مطلقة: "التسويق صعب، والنظرة للمطلقة قاسية"، بينما قالت أخرى: "الطحين غالي، والغاز ما بيتوفّر"، وقالت ثالثة: "المجتمع ناسي الكبار، وما حدا يساعد". حتى الشابات الجامعيات أكدن غياب الفرص، كما عبّرت إحداهن بقولها: "ما في فرص للبنات، والتقاليد بتمنعنا نشغل".

هذا الكم من المعوقات البنوية والاجتماعية والاقتصادية يشير إلى أن التحديات التي تواجهها المرأة الريفية حقيقية وعميقة، وترتبط بعوامل مركبة، مما يجعل هذه الفرضية مرفوضة تماماً.

الفرضية الخامسة: "لا يوجد تأثير للمستوى التعليمي أو الدخل أو الموقع الجغرافي في تمكين المرأة الريفية"
النتيجة: الفرضية مرفوضة

تُظهر المقابلات بوضوح أن النساء ذوات التعليم الجامعي أو الثانوي أكثر قدرة على التعبير عن ذواتهن، واتخاذ قرارات مستقلة، بل والمشاركة في الأنشطة المجتمعية، مقارنة بالنساء الأميات أو ذوات التعليم الابتدائي.

إحدى الخريجات قالت: "علمي فتحلي آفاق، بس بعدي ما حصلت على شغل"، بينما عبّرت أخرى: "شهادتي وتجاربي خلّنتي أقوى"، في حين اكتفت امرأة أمية بالقول: "ما بعرف شي غير الأرض والغنم، وتعب العمر كبير". كذلك، النساء من القرى الأقرب إلى مراكز المدن أتاحت لهن فرص أفضل في التدريب أو العمل، مما يعزز فرضية تأثير الموقع الجغرافي.

الدخل أيضاً شكّل عاملاً فارقاً، فالنساء اللواتي يملكن دخلاً عبّرن عن استقلالية وثقة أعلى، كما قالت إحداهن: "صرت أحكي رأيي، وعندي شخصية"، مقارنة بأخريات قلن: "ما عندي دخل، والقرار مش بإيدي".

بالتالي، تؤكد المعطيات أن التعليم والدخل والموقع يؤثران بوضوح في درجة تمكين المرأة الريفية، ما يجعل الفرضية مرفوضة بشكل واضح.

الفرضية السادسة: "لا تختلف فعالية البرامج التنموية الحالية في تلبية احتياجات المرأة الريفية بحسب البيئة المحلية أو الخصائص الفردية"

النتيجة: الفرضية مرفوضة جزئياً

تبين أن أثر البرامج التنموية يختلف بشكل ملحوظ بحسب موقع القرية، عمر المستفيدة، ومستواها التعليمي. بعض النساء استفدن من دورات مهنية أو مشاريع صغيرة، كما ذكرت إحداهن: "اشتريت بمشروع فرن من جمعية"، بينما قالت أخرى: "حضرت دورة من UN"، ولكن مقابل ذلك، عبّرت العديد من النساء عن عدم وصول أي نوع من البرامج إليهن، كما قالت إحداهن: "لا، ما في حدا يهتم فينا"، وأخرى قالت: "كل شي كلام وقت الانتخابات، بعدين ما حدا بيطّل علينا".

هذا التفاوت يدل على غياب العدالة في توزيع فرص التنمية والدعم، ويرتبط غالباً بموقع القرية أو انخراط المرأة اجتماعياً، ما يجعل الفرضية مرفوضة جزئياً.

الثاني عشر: خلاصة نتائج البحث:

تؤكد اقوال المبحوثات التي تم جمعها من نساء ريفيات من مختلف الأعمار والخلفيات، أن المرأة الريفية في سوريا لا تؤدي دوراً ثانوياً في الحياة الأسرية والمجتمعية، بل تتحمل عبئاً مزدوجاً يتوزع بين العمل غير المدفوع في البيت، والعمل الإنتاجي في الزراعة والحرف والبيع. إذ أن ما يقارب ثلاثة أرباع النساء (حوالي 75%) أكد أن لديهن مصدر دخل خاص، ولو بسيطاً مما يعكس فاعلية اقتصادية حقيقية. إحداهن تقول إنها تباع منتجات بيتية وتغطي مصروف أولادها بنفسها، فيما ترى أخرى أن اعتمادها على نفسها بعد الطلاق منحها شعوراً بالقوة.

في الجانب الاجتماعي، عبّرت 90% من النساء عن دورهن كمصدر تماسك واستقرار للأسرة. إحداهن وصفت نفسها بأنها "الأم والأب"، بينما شعرت أخرى أن دعاء أولادها هو ما يمنحها المعنويات للاستمرار.

لكن بالمقابل، فإن نسبة تتجاوز 85% من المشاركات اشتكين من معوقات جدية تحدّ من قدرتهن على الوصول إلى الموارد والخدمات، سواء كانت معوقات مجتمعية كالتقاليد والتمييز ضد المرأة، أو بنوية مثل ضعف البنى التحتية والخدمات الصحية والتعليمية. "المجتمع ما يبشوفنا غير عاملات"، قالتها واحدة منهن، في إشارة إلى انعدام التقدير الاجتماعي رغم الجهد الكبير.

وقد أظهرت المقابلات بوضوح أن العوامل مثل التعليم، الدخل، والموقع الجغرافي تُمثّل عناصر تمكين حاسمة، تفتح الباب أمام الاستقلال، والمشاركة العامة، والوعي بالحقوق، وهو ما يجعل التفاوتات واضحة بين النساء تبعاً لهذه المحددات.

أخيراً، فإن البرامج التنموية، وإن وُجدت، لا توزّع بعدالة ولا تُصمّم بناءً على حاجات حقيقية. بعض النساء استفدن منها فعلاً، لكن الأغلبية صرّحن بأنها لا تصل إليهن أو تأتي شكلية دون تطبيق، كما قالت إحداهن: "كل شي حكي ع الورق، ما في شي على الأرض".

الثالث عشر: التوصيات والمقترحات:

- . ضرورة دعم المشاريع الصغيرة التي تفقدها النساء الريفيات، وتسهيل حصولهن على تمويل وتدريب مناسبين.
- . تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية في الريف، وخاصة التعليم، والرعاية الصحية، والدعم الاجتماعي.
- . تفعيل برامج محو الأمية والتدريب المهني لرفع مستوى تمكين المرأة الريفية معرفياً واقتصادياً.
- . التصدي للعوائق الاجتماعية والثقافية من خلال حملات توعية تشجع على المساواة ودعم أدوار المرأة.
- . ضمان عدالة توزيع البرامج التنموية بين القرى، وفقاً للاحتياجات المحلية والخصائص الفردية للنساء.
- . إشراك النساء في صياغة وتنفيذ السياسات التنموية الريفية لضمان مواءمتها مع واقعهن اليومي.

الرابع عشر: الخاتمة:

تمثّل المرأة السورية ركيزة أساسية في تحقيق التنمية الريفية، حيث تساهم بشكل فعال في تحسين الإنتاج الزراعي وتعزيز الاقتصاد المحلي. من خلال عملها في الزراعة، والتربية الحيوانية، وإدارة المشاريع الصغيرة، تسهم المرأة في زيادة الدخل الأسري وتحسين مستوى المعيشة. كما تلعب دوراً مهماً في نقل المعرفة وتعليم الأجيال الجديدة، مما يعزز من قدرات المجتمع الريفي.

علاوة على ذلك، تواجه المرأة السورية العديد من التحديات، بما في ذلك نقص الموارد والدعم، مما يتطلب تكاتف الجهود من قبل الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لتوفير الفرص والموارد اللازمة. بفضل قدراتها وإصرارها، تظل المرأة السورية ملتزمة بتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الريفية، وتحقيق التغيير الإيجابي في

مجتمعتها، إن دعم وتمكين المرأة هو خطوة ضرورية نحو تنمية ريفية شاملة تعود بالنفع على الجميع، مما يسهم في بناء مستقبل أفضل وأكثر استدامة.

Reference

- [1] H. Hijazi, *Rural women in the informal sector - a field study in healthy villages in the Syrian Arab countryside*, 2003.
- [2] A. Mustafa, *The Role of Rural Women in Developing the Family Economy*, Master's Thesis, University of Sudan, Institute of Family and Community Development, 2007.
- [3] S. Bradshaw, J. Castellino, and B. Diop, "Women's Role in Development: Overcoming the Constraints," Background Paper on the Post-2015 Development Agenda, Sustainable Development Solutions Network, Global Initiative for the United Nations, May 20, 2013
- [4] Ibn Manzur, *Lisan Al-Arab Dictionary on Equality*, Al-Mu'jam Al-Wasit, Arabic Language Academy, Cairo, 2006.
- [5] UN Women, "Rural Women - In Focus," [Online]. Available: <https://www.unwomen.org/en/news/in-focus/rural-women>.
- [6] Arabic Language Academy, *Al- Wasit Dictionary*, Al-Shorouk International Library, Egypt, 1st ed., 2004.
- [7] United Nations, "Sustainable Development Goals," [Online]. Available: <https://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goal>.
- [8] United Nations, "Social Development," [Online]. Available: <https://www.un.org/en/sections/issues-depth/social-development/index.html>.
- [9] World Bank, "Economic Development," [Online]. Available: <https://www.worldbank.org/en/topic/economic-development>.
- [10] Nasr, Hanan Nasr Hassan. *The Social Empowerment of Educated Rural Women and Sustainable Human Development: A Comparative Field Study in Alexandria Governorate*. Qena Faculty of Arts Journal – South Valley University, (55): 1–28, 2022.
- [11] UNESCWA, [Online]. Available: <https://www.unescwa.org>.
- [12] Armstrong, Michael; Taylor, Stephen. *Armstrong's Handbook of Human Resource Management Practice*. 15th ed. London: Kogan Page, p. 304, 2020.
- [13] M. H. Adams, A. G. Bowden, D. S. Humphrey, and L. B. McAdams, "Social Support and Health Promotion Lifestyles of Rural Women," *Journal of Rural Nursing and Health Care*, vol. 1, no. 1, 2000.
- [14] A. Bukhari, *Economic Development and Planning*, Publications of Abdulaziz University, College of Economics and Administration, Jeddah, KSA, 2017.
- [15] T. Tamara and R. Talbi, "Sustainable Rural Development and the Reality of Rural Women: A Case Study of Rural Municipalities in Northern Sila," 2nd International Conference, University of Ouargla, 2011.
- [16] A. Ajaj, *Spatial Development Requirements and Their Impact on Agricultural Development*, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Architecture, University of Damascus, 2016.
- [17] S. Bouzid, *The Role of Good Governance in Achieving Sustainable Development in Arab Countries: The Case of Algeria*, Unpublished Master's Thesis, Abu Bakr Belkaid University, Tlemcen, Algeria, 2013.

[18] A. Bukhari, *Economic Development and Planning*, Publications of Abdulaziz University, College of Economics and Administration, Jeddah, KSA, 2017.

[19] K. A. Qanbar, "Rural Women's Suffering from Gender Discrimination: A Study in Two Villages in Menoufia Governorate," *Journal of Agricultural Economics and Social Sciences*, vol. 11, no. 3, 2020.

[20] F. Jassim, *Domestic Violence Against Women and Institutional Protection Mechanisms: A Field Study of a Sample of Abused Women in the City of Hazad*, Research Paper, College of Arts, Al-Mustansiriya University, Iraq, 2013.

[21] A. I. Mujahed, *Analysis of the Phenomenon of Violence and Its Impact on Society*, Security Media Center, Royal Police Academy, Bahrain, 2007.

[22] M. S. A. Wahab, "Some Social and Economic Problems of Rural Female Labor in Agricultural Production in Beni Suef and Minya Governorates," *Menoufia Journal of Agricultural Economic and Social Sciences*, vol. 3, 2018.

[23] M. T. M. Abdullah, *Manifestations of Discrimination Against Rural Women in Sharkia Governorate*, Master's Thesis, Faculty of Agriculture, Department of Agricultural Economics, Zagazig University, 2016.